

Distr.: General  
25 June 2007  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

### أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقارير كل أربعة أشهر على الأقل بشأن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي استجرت منذ تقديم تقرير الأخير في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (S/2007/115)، ويركز، بوجه خاص، على الأعمال التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية، عملاً بالطلب الوارد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/13). ويشمل أيضاً معلومات مستوفاة عن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية والإنمائية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها من أجل الصومال، فضلاً عن حالة التخطيط للطوارئ لإمكان القيام بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

### ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

#### ألف - الأعمال التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية

٢ - أعلن الرئيس عبد الله يوسف في خطابه إلى البرلمان الاتحادي الانتقالي، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية. وسيُعقد المؤتمر في مقديشو ومن المتوقع أن يحضره ١٣٢٥ مندوباً من داخل البلد ومن المشتتين خارجها، على أساس صيغة تقاسم السلطة بين العشائر (٤-٥). وأعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضاً التزامها تأمين العاصمة ونزع سلاح المتمردين قبل انعقاد المؤتمر. غير أن افتتاح المؤتمر، الذي كان من المقرر في البداية يوم ١٦ نيسان/أبريل ثم أُجّل إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قد تأجل مرة أخرى



حتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وقيل إن السبب في ذلك إتاحة مزيد من الوقت للعشائر الصومالية كي تختار مندوبيها، وإعداد مقر المؤتمر.

٣ - وفي ١٤ آذار/مارس، في اجتماع عُقد في نيروبي، قدم رئيس الوزراء، محمد علي جدّي، خريطة الطريق إلى الحكم والحوار الوطني والمصالحة في الصومال، التي أعدتها الحكومة، وأعلن إنشاء لجنة الحكم والمصالحة الوطنية، التي تتألف من ست شخصيات صومالية بارزة، ويترأسها رئيس الجمهورية السابق علي مهدي محمد. وقد أنيطت باللجنة ولاية تنظيم المؤتمر وإدارته بصورة مستقلة. وطلبت الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا إنشاء لجنة استشارية دولية، تتألف من ممثلي المجتمع الدولي ويرأسها ممثلي الخاص، من أجل مساعدة اللجنة على تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي إلى المؤتمر. واجتمعت اللجنة الاستشارية الدولية مع اللجنة في ١٠ نيسان/أبريل و ٢٦ أيار/مايو في نيروبي لمناقشة الاستعدادات لعقد المؤتمر.

٤ - وشدد الرئيس يوسف على استقلال لجنة الحكم والمصالحة الوطنية بوصفها السلطة الوحيدة التي أنيطت بها مهمة إدارة شؤون المؤتمر، بما في ذلك إدارة موارده، في رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، موجهة إلى رئيس الوزراء جدّي وأرسلت منها نسخة إلى رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي الشيخ عدن محمد نور، وإلى رئيس اللجنة. واتخذ البرلمان قرارا يؤيد عقد المؤتمر، غير أنه شدد على وجوب أن تكون جميع قرارات مؤتمر المصالحة النهائية طبقا للميثاق الاتحادي الانتقالي. على أن القرار ينص كذلك على أنه في حال نشوب منازعات أو تجمد الموقف حول اختيار مندوبين إلى مؤتمر المصالحة النهائية، يكون المحكمون النهائيون هم أعضاء البرلمان من المناطق المعنية. ويحث القرار أيضا المانحين على التعجيل بعملية تزويد أعضاء البرلمان ببدلات الزيارات التأسيسية.

٥ - ورأى كثير من الشركاء أن هذا القرار غامض حيث أنه لم يميز بين دور البرلمان الاتحادي الانتقالي ودور لجنة الحكم والمصالحة الوطنية في اختيار المشاركين في المؤتمر. ووجه ممثلي الخاص رسالة إلى الرئيس يوسف بالأصالة عن اللجنة الاستشارية الدولية في ٢٧ نيسان/أبريل ملتتمسا إيضاها بشأن دور كل من البرلمان واللجنة في تنظيم المؤتمر. وردا على الرسالة، أعاد الرئيس يوسف رسميا تأكيد استقلال اللجنة بوصفها الهيئة الوحيدة المكلفة بتنظيم المؤتمر وإدارته.

٦ - وأثناء زيارة رسمية إلى مقديشو في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أكد ممثلي الخاص للرئيس يوسف، ورئيس الوزراء جدّي ورئيس البرلمان أنه من المهم أن يعترف البرلمان باستقلال لجنة الحكم والمصالحة الوطنية عن طريق تأييدها رسميا. وقال إن ذلك من شأنه أن يمهد السبيل

أمام المجتمع الدولي كي يفرج عن الأموال اللازمة لتنظيم المؤتمر. واتفق الزعماء الثلاثة على عقد جلسة للبرلمان لمعالجة هذه المسألة. وأوضح الرئيس يوسف أن الزعماء التقليديين، العاملين تحت رعاية اللجنة، سيكونون مسؤولين عن اختيار المندوبين إلى المؤتمر. وسيقوم البرلمان واللجنة بتجميع جهودهما لمساعدة الزعماء التقليديين في القيام بهذه العملية.

٧ - وطوال الفترة التي يشملها هذا التقرير، ظل ممثلي الخاص على اتصال بالزعماء السياسيين من جميع الأطراف. وأعرب لجميع محاوريه عن أهمية الانخراط في عملية مصالحة حقيقية.

٨ - وفي الوقت الذي أوضح فيه زعماء اتحاد المحاكم الإسلامية السابق استعدادهم لحضور الاجتماع، فإنهم أصروا على أنهم لن يفعلوا ذلك بوصفهم كيانا سياسيا. وأبدوا أيضا عدم موافقتهم على خطة الحكومة الاتحادية الانتقالية بإقرار السلام في مقديشو طريق تسريح الجماعات المسلحة قسرا. وأعربوا كذلك عن تحفظاتهم بشأن اختيار مقديشو مقرا للمؤتمر. وأضحى زعماء اتحاد المحاكم الإسلامية يربطون الآن اشتراكهم في المؤتمر بانسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. وبعد ذلك، في مؤتمر صحفي عقد في ٢٤ أيار/مايو، أعلن قادة اتحاد المحاكم الإسلامية ورئيس البرلمان السابق، شريف حسن شيخ عدن، أنهم سيقاطعون المؤتمر. وموقف الحكومة هو أن جميع من يرفضون العنف ويقبلون الحكومة يمكنهم الاشتراك في المؤتمر كممثلين لعشائرتهم.

٩ - ويتيح المؤتمر فرصة مفيدة للمضي قدما بعملية المصالحة. بيد أن نجاح المؤتمر يتوقف على كفاءة أن تكون العملية قاصرة على الصوماليين ومدفوعة بهم، وتدار بصورة مستقلة وموضوعية، بجانب تشجيعها مشاركة عريضة القاعدة تشمل ممثلين للصوماليين في الشتات. ويعد اتخاذ ما يكفي من الأعمال التحضيرية والترتيبات الأمنية أمرا حيويا أيضا لنجاح المؤتمر.

١٠ - وينبغي أن ينظر إلى المؤتمر بوصفه خطوة واحدة في عملية مصالحة أوسع نطاقا بكثير ويتعين عليه أن يسعى إلى معالجة القضايا الأساسية المتصلة بتقاسم السلطة والأمن، بما في ذلك إنشاء آلية لوقف إطلاق النار شاملة ويمكن التحقق منها. كذلك ينبغي تسوية الحالة الأمنية في مقديشو، التي شكلت حتى الآن عقبة كأداء على الطريق إلى السلام، بالتصدي لشواغل العشائر الساحطة والجماعات الأخرى المهتمة بالأمر، بما فيها دوائر الأعمال.

## باء - الحالة في مقديشو

١١ - عقب اتخاذ البرلمان قراره بنقل مجلس الوزراء ومكتب رئيس الجمهورية كليهما إلى مقديشو، عاد الرئيس يوسف إلى العاصمة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ من بيدوة حيث كان مقر الحكومة الاتحادية الانتقالية خلال العام الماضي. ومنذ ذلك الحين أخذت الحكومة تحاول إقرار الأمن في العاصمة استعداداً لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية.

١٢ - وشتت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بدعم من القوات الإثيوبية، عمليات لترع سلاح المتمردين في مقديشو في ٢١ آذار/مارس. بيد أن هذه العمليات واجهت مقاومة شديدة من فلول اتحاد المحاكم الإسلامية والعسكريين من شتى العشائر الفرعية لعشيرة هوية الرئيسية في مقديشو. وأعقب ذلك نشوب قتال عنيف دام حتى ٢٧ نيسان/أبريل حين استولت القوات الحكومية والإثيوبية على معقل المتمردين شمالي مقديشو. واستخدمت أسلحة ثقيلة وحدثت حالات كثيرة من الوفاة والإصابة نتيجة لأعمال القتال. واتسم القتال الذي استغرق شهراً في مقديشو بعنف غير عادي، وشمل أيضاً استخدام الأسلحة الثقيلة. وبلغت أعداد القتلى مئات ومئات، وكان من بينهم الكثير من المدنيين. وشُرِّدَ مئات الآلاف من السكان، وعجزت مستشفيات مقديشو القليلة عن استيعاب المصابين، شأنها شأن المستشفيات في المدن المجاورة. وفي أواخر شهر نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة انتصارها على المتمردين في مقديشو ودعت السكان المشردين إلى العودة، وأشارت إلى أن العمليات العسكرية قد انتهت في ذلك الحين. ولأول مرة منذ وصول قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدأت هذه القوات في حراسة شوارع مقديشو وتقديم المساعدة الطبية لمن أصيبوا بجراح في الأعمال القتالية.

١٣ - وفي بيان صدر في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، أعربت عن قلقي إزاء تكثيف القتال في مقديشو وحثت جميع الأطراف على إنهاء القتال فوراً واحترام اتفاق وقف أعمال القتال. وشددت أيضاً على أن استدامة السلام في الصومال لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق حوار جامع يفضي إلى حل سياسي ومصالحه وطنية. وطوال القتال، أعربت الأمم المتحدة مراراً عن قلقها إزاء تدهور الحالة الإنسانية بسبب الصراع في مقديشو وحثت جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لمنع المعاناة الإنسانية بلا داع.

١٤ - وقد عقد قادة المعارضة في المنفى - بمن فيهم قادة اتحاد المحاكم الإسلامية السابق، ورئيس البرلمان السابق شريف حسن شيخ عدن، وجماعة من البرلمانين السابقين - ونائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية ووزير الأشغال العامة آنذاك، حسين عيديد، سلسلة من الاجتماعات في أسمرة، انتقدوا فيها بشدة الأعمال العسكرية للحكومة والقوات

الإثيوبية في مقديشو، واتهموها بارتكاب جرائم حرب. وادعوا أن التمرد لم يهزم وأنه سيواصل المقاومة.

١٥ - وأعقبت الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفاؤها إعلان انتصارهم ببذل جهود لتدعيم مكاسبهم في مقديشو. وعليه، عين في ٢٨ نيسان/أبريل محمد عمر حبيب "محمد ديري" محافظاً وعمدة لمقديشو، وعيّن عبدي حسن عوالة "قيب ديد" مفوضاً للشرطة. وكلاهما من أمراء الحرب السابقين ومن قادة التحالف من أجل إعادة السلام ومكافحة الإرهاب الذي هزمه اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو عام ٢٠٠٦. وقد أصدر هذان المسؤولان مراسيم بحظر الأسلحة وهي خطوة أفضت إلى تحسين حالة الأمن في العاصمة. وفي ١٢ أيار/مايو، فصلت الحكومة نائب رئيس الوزراء ووزير الأشغال العامة، حسين عيديد، ووزير الدفاع بر آدن شيري "هيرالي".

١٦ - وفي هذه الأثناء، حاض الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جدّي سلسلة من المباحثات مع قادة بعض العشائر الفرعية لعشيرة هوية في محاولة للحد من التوتر وتشجيع المصالحة في مقديشو. وامتنالاً لأوامر مفوض الشرطة قيب ديد للمليشيا بتسليم أسلحتها، وافق أعضاء دوائر الأعمال، الذين اشتبه طويلاً في أنهم يساندون بعض الجماعات المسلحة، على تسليم أسلحتهم. وكلفت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالحصول على الأسلحة. وعلاوة على ذلك، وعقب انتهاء القتال في مقديشو، بدأت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال القيام بدورياتها في شوارع العاصمة.

١٧ - منذ أواخر نيسان/أبريل، شهدت مقديشو ومناطقها القاصية هجمات متكررة ضد قوات الحكومة والقوات الإثيوبية الحليفة، بما فيها هجمات انتحارية باستعمال أجهزة متفجرة محمولة في مركبات. وكانت هناك أيضاً هجمات بالهاون ضد مطار مقديشو والميناء البحري الرئيسي والقصر الرئاسي (فيلا صوماليا). وعلاوة على ذلك، حدثت طفرة في الاغتيالات الموجهة، مع كون الضحايا في معظم الحالات من مؤيدي الحكومة والشخصيات البارزة. وتعرضت الأمم المتحدة أيضاً للهجوم. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ هوجمت قافلة للأمم المتحدة في حادث انطوى على استعمال قنبلة مزروعة على جانب الطريق وأسلحة صغيرة، على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً من مقديشو. وأصيب في هذا الهجوم ثلاثة صوماليين يوفرون الحماية لموظفي الأمم المتحدة. وتعرضت مكاتب منظمة الصحة العالمية في مقديشو لهجوم من جانب رجال مسلحين، وأطلق النار على حارس للمجمع فأصيب بجروح في ١٦ أيار/مايو. وفي اليوم نفسه، قتلت قنبلة مزروعة على جانب الطريق أربعة جنود أوغنديين وأصابت ستة آخرين بجروح. ونجا رئيس الوزراء جدّي من هجومين بالقنابل وقعا في أقل من

شهر، في ١٧ أيار/مايو و ٣ حزيران/يونيه. ونجا أيضاً من هجوم بالقنابل ضد القافلة التي كان فيها في ٢٠ أيار/مايو محافظ وعمدة مقديشو المعين حديثاً. ولا تزال هذه الأحداث وغيرها من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة تثير القلق بشأن الأمن في مقديشو.

## جيم - الحالة الأمنية في مناطق أخرى في الصومال

١٨ - شهدت كيسمايو، مدينة الميناء الرئيسية في الجنوب، توترات داخل العشائر. واندلع القتال بين ميليشيات متنافسة من فرعي ماريهان وميجرتين من عشيرة دارود مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصاً في ٢٤ نيسان/أبريل. واستمرت التوترات عدة أيام مما أدى إلى انسحاب ميليشيات ميجرتين من كيسمايو. غير أنه تمت السيطرة على الوضع في نهاية الأمر بعد أن قام وفد للحكومة الاتحادية الانتقالية بقيادة وزير الداخلية محمد محمود جولييد "جامع - دهير" بزيارة المدينة في أوائل أيار/مايو.

١٩ - واندلعت الاشتباكات بين قوات "بوتلاندا" و "صوماليلاند" في ٩ نيسان/أبريل بشأن مطالبات متضاربة على قرية ضهر في منطقتي سول الشرقية وسناج المتنازع عليهما. وكان هذا الحدث، الذي أسفر عن مقتل شخص واحد، الأول من نوعه في هذا العام، وأثار توترات كانت ساكنة بشأن الأراضي المتنازع عليها. وعلى ضوء هذه التطورات، أصدر ممثلي الخاص فرانسوا لونسيني فال بياناً صحفياً في ١٣ نيسان/أبريل يناشد فيه كلا السلطتين إنهاء جميع أعمال القتال والإحجام عن أي شكل من أشكال الإجراءات الاستفزازية. وزار أيضاً "بوتلاندا" و "صوماليلاند" في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو للمساعدة على تخفيف حدة التوتر.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أثار تواصل أعمال اللصوصية والخروج على القانون في مختلف أنحاء البلد مخاوف شديدة بشأن سلامة موظفي الشؤون الإنسانية العاملين في هاتين المنطقتين. وجرى اختطاف موظفين دوليين من منظمة "كير" الدولية في ٨ أيار/مايو عند عودتهما من مهمة في "بوتلاندا" وأطلق سراحهما في ١٥ أيار/مايو. ونصبت جماعة مسلحة كميناً لقافلة منظمة غير حكومية في بولوبورت في ١١ أيار/مايو. وكانت القافلة تنقل أغذية ومعدات أخرى للمشردين داخلياً من مقديشو إلى دوساماريب. وقُتل خلال هذا الحادث مقلوب تعاقبت معه المنظمة غير الحكومية.

## ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٢١ - زارت المنطقة من ١٥ إلى ٢٩ آذار/مارس بعثة تقييم تقني تابعة للأمم المتحدة. وكان هدف البعثة إعداد تقرير عن الحالة السياسية والأمنية في الصومال وإمكانية نشر عملية لحفظ

السلام تابعة للأمم المتحدة، وتقديم توصيات بشأن زيادة مشاركة الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في الصومال، وكذلك تقديم مزيد من التوصيات بشأن تحقيق الاستقرار والتعمير في البلد. وقد تناولت تفاصيل تقرير البعثة في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/2007/204).

٢٢ - وفي اجتماع عقد في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في القاهرة، ناقش فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، بين أشياء أخرى، التطورات الأخيرة في الصومال، ونشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتنفيذ القرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، وتقديم المساعدة إلى مؤتمر المصالحة الوطنية، والأمن الإقليمي، وخطر الإرهاب. وشدد أعضاء الفريق أيضاً على الأهمية القصوى لإنشاء عملية سياسية وعملية للمصالحة تكون شاملة وحقيقية.

٢٣ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، ووفقاً للبلاغ الصادر عن اجتماع فريق الاتصال الدولي في القاهرة في ٣ نيسان/أبريل، أجرى ممثلي الخاص مشاورات مع مختلف الشركاء بهدف استطلاع السبل والوسائل الكفيلة بإنشاء بيئة آمنة لتيسير الحوار ووصول المساعدات الإنسانية. واجتمع بوزير خارجية كينيا، رفائيل توجو، رئيس السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ٢٧ نيسان/أبريل. واجتمع على التوالي برئيس الاتحاد الأفريقي كوناري ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس في أديس أبابا في ٣ أيار/مايو. وناقش ممثلي الخاص المسائل الأمنية والسياسية والإنسانية، بما فيها نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز عملية سياسية شاملة للجميع.

٢٤ - وترأس ممثلي الخاص اجتماعاً لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال على مستوى السفراء في نيروبي في ٤ أيار/مايو. وركزت المناقشات على الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية في الصومال، وعلى الطريقة التي يمكن بها للفريق أن يساهم في معالجة وقف أعمال القتال ومؤتمر المصالحة الوطنية المقبل. وعقب هذا الاجتماع، سافر مرة أخرى إلى مقديشو في ١٠ أيار/مايو ونقل توصيات المجتمع الدولي إلى الرئيس يوسف ورئيس اللجنة الوطنية للحكم والمصالحة، علي مهدي، خاصة فيما يتعلق باستقلال المؤتمر المقرر وشموليته. وشجع كلا الزعيمين على مواصلة الحوار مع شيوخ "هوية" لتخفيف حدة التوترات في المدينة وتحسين فرص المصالحة. واجتمع ممثلي الخاص أيضاً بقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٢٥ - واتخذت جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة الذي عقده في الرياض في آذار/مارس قراراً تدعم فيه جمهورية الصومال. وعلى هامش هذا المؤتمر، عقد وزير خارجية المملكة العربية السعودية اجتماعاً في ٢٨ آذار/مارس لمناقشة سبل التقدم بشأن الصومال. ونظر في

هذا الاجتماع في سبل استكمال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيز المصالحة الوطنية الشاملة في الصومال. وأعلنت المملكة العربية السعودية أيضاً أنها ستعرض مساعيها الحميدة لتعزيز المصالحة بين الأطراف الصومالية.

٢٦ - وعُقدت الدورة العادية السادسة والعشرون لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في نيروبي في ١٣ نيسان/أبريل. وأجرى المجلس تقييماً للحالة الأمنية في الصومال ودعا إلى التعجيل بعملية نشر البعثة وأعرب عن دعمه للمؤتمر. غير أن إريتريا نأت بنفسها عن البلاغ الختامي الذي أعرب عن التقدير لدور إثيوبيا في الصومال. وفي وقت لاحق، في ٢٢ نيسان/أبريل، أعلنت إريتريا صراحة التعليق المؤقت لعضويتها في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وادعت الحكومة الإريترية أن عدداً من القرارات المتكررة وغير المسؤولة التي تقوض السلام والأمن الإقليميين قد اتخذت تحت غطاء الهيئة.

٢٧ - واجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال مرة أخرى في لندن في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأعرب الأعضاء عن قلقهم بشأن استمرار العنف بشكل متقطع في مقديشو. ودعوا كل الأطراف إلى الاتفاق على وقف فوري لأعمال القتال وإلى حماية المدنيين. وشجب الفريق بشدة أعمال المتطرفين والإرهابيين ومن يسعون إلى تقويض العملية السياسية وعملية المصالحة. ورحب بتأكيدات الحكومة الاتحادية الانتقالية بأن المؤتمر سيكون شاملاً تماماً وبأنه لن يستبعد من عملية المصالحة أي عشيرة رئيسية أو فرعية أو أي أفراد منها يندون العنف وتختارهم عشائريهم. وخلص الفريق إلى أن نتيجة المؤتمر ينبغي أن يكون تمثيلاً عادلاً ومنصفاً في المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ووعدهم الفريق بتمويل المؤتمر، الذي يجب أن يؤدي إلى عملية مصالحة سياسية حقيقية. وعرض مساعيه الحميدة في هذا الصدد. ووافق الفريق أيضاً على مواصلة العمل مع جميع الأطراف لمواجهة الاحتياجات الإنسانية للشعب الصومالي ودعا جميع الأطراف إلى إتاحة إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية مجاناً وبدون عوائق. وأشار الفريق إلى أنه يتطلع إلى تلقي خطط لإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٢٨ - وفي ٥ حزيران/يونيه، أوفدتُ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى القرن الأفريقي، مصحوباً بممثلي الخاص للصومال للتشاور مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية بشأن أفضل الطرائق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تساعد في أربع جبهات رئيسية: أولاً، تيسير عملية سياسية شاملة للجميع من شأنها أن تؤدي إلى المصالحة؛ وثانياً، تحسين حالة الأمن بالمساعدة على حشد الدعم الدولي للنشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي، أي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وثالثاً، تعزيز المساعدة الإنسانية والإنمائية؛ ورابعاً،

معالجة الأبعاد الإقليمية لهذا الصراع من خلال تعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية. وفي إطار الاضطلاع بمهمته، حضر وكيل الأمين العام باسكو والوفد المرافق له اجتماعاً رفيع المستوى لفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، عقد في لندن في ٦ حزيران/يونيه. وفي نيروبي، اجتمع بفريق الأمم المتحدة القطري للصومال وممثلي الدوائر الدبلوماسية، وكذلك بالمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الصومال. وخلال زيارة دامت نصف يوم قام بها إلى مقديشو في ٨ حزيران/يونيه، اجتمع بالرئيس يوسف ورئيس الوزراء جدي ورئيس اللجنة علي مهدي. وفي أسمرة، أجرى مشاورات مع الرئيس إساياس أفورقي. وفي القاهرة، أجرى محادثات مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، والأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. وفي أديس أبابا، اجتمع وكيل الأمين العام باسكو برئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، سعيد دجينيت.

## رابعا - نشر بعثة لدعم السلام

٢٩ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تواجه تحديات. وحتى الآن، لم ينشر سوى ١٧٠٠ جندي أوغندي. ولا يزال الاتحاد الأفريقي ينتظر تقديم المساهمات بالقوات التي وعد بها أعضاء الاتحاد. ورغم أن البعثة لم تشارك في القتال في مقديشو، فإنها تعرضت للهجوم في عدة مناسبات. وقُتل جندي أوغندي وأصيب ثلاثة جنود بجروح في ٣٠ آذار/مارس عندما تعرضت للهجوم "فيلا صوماليا"، التي كانوا يجرسونها. وكان ذلك الجندي أول من توفي في الصومال من الأوغنديين الذين يخدمون البعثة. وفي وقت لاحق، في ١٦ أيار/مايو، قُتل أربعة جنود أوغنديين في هجوم بقنبلة زرعت على جانب الطريق وأصيب عدد آخر منهم بجروح. وأجلي هؤلاء في وقت لاحق إلى نيروبي. غير أن الوحدة الأوغندية قدمت مساعدة طبية طارئة إلى السكان المدنيين المتضررين وكذلك إلى المقاتلين من الجانبين.

٣٠ - ولا تزال الجهود جارية لإيجاد موارد لوجستية وتقنية ومالية للتعجيل بالنشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي هذا الصدد، تنظر الأمم المتحدة في سبل توسيع نطاق هذا الدعم لكي يشمل الاتحاد الأفريقي. واستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي بتوفير المساعدة التقنية من أجل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، تقوم الأمم المتحدة بنشر فريق يتكون من ١٠ خبراء عسكريين وخبراء شرطة وخبراء مدنيين في مقر الاتحاد الأفريقي من أجل دعم هيكله المعني بقدرات تخطيط البعثة وإدارتها.

٣١ - ولقد صادرت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٩ أيار/مايو كمية كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك القنابل اليدوية والألغام المضادة للدبابات وقاذفات القنابل اليدوية ذات

الدفع الصاروخي وأسلحة صغيرة، وتقوم البعثة باحتجازها وتأمينها. ونظرا إلى أنه لم يبدأ تنفيذ عملية وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو التخطيط لها، وإلى أن هناك كميات الأسلحة والذخائر والمتفجرات لا تزال خارج سيطرة الحكومة، فإن هذا يشكل مشكلة خطيرة تقتضي اهتماما عاجلا.

٣٢ - ورغم أن الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع لا تزال غير مستقرة، فقد بدأ تنفيذ عدد من الأنشطة التحضيرية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغية خلق الظروف المواتية للشروع في عملية وطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فور سماح الظروف بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة ومعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كما وضع إطار استراتيجي لدعم تلك العملية وأقرهما فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالصومال.

### تخطيط الطوارئ لإمكانية نشر عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال

٣٣ - بناء على الطلب الوارد في البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل (S/PRST/2007/13)، فقد أصدرت تعليمات إلى إدارة عمليات حفظ السلام بالشروع في وضع تخطيط للطوارئ بشأن إمكانية إنشاء عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، إذا ما قرر المجلس الإذن بتنفيذ هذه البعثة. وتقوم جهود التخطيط اللاحقة على ملاحظات ونتائج بعثة التقييم التي زارت المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٧، والدروس المستفادة من الخبرات السابقة لعمليات الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة في الصومال الأولى والثانية) في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥، فضلا عن مراعاة تاريخ وممارسات غيرها من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق الأخرى. وأود التشديد على الطابع الأولي الذي يتسم به التخطيط للطوارئ. وإذا كان للمجلس أن يأذن بإجراء عملية للأمم المتحدة، فيلزم إنشاء بعثة تقييم تقني شاملة. وينبغي التذكير بأن بعثة التقييم لشهر آذار/مارس لم تنفق الوقت الكافي بالميدان في الصومال، نظرا للحالة الأمنية المتقلبة، وأنها لم تشتمل على مجموعة من الأخصائيين من العسكريين والشرطة وفي مجال اللوجستيات وغيرهم من الأخصائيين اللازمين لجمع التفاصيل اللازمة للشروع في إجراء تخطيط أدق.

٣٤ - على أنه من الواضح أنه حتى في أفضل الحالات، سيكون التصدي لمشكلات الصومال مهمة مجهددة وخطيرة وشاملة. وأثناء السنوات التي لم توجد فيها بالبلد حكومة عاملة، عانى البلد من تدمير هائل وإهمال شديد. وبالإضافة إلى الأضرار المادية، فقد تم تدمير أسس المجتمع ومؤسساته تدميرا كاملا تقريبا. ولذا فإن إحداث تغيير كبير في الصومال

سوف يقتضي التزاما كبيرا طويل الأجل ومستداما وسيطلب بذل جهود من جانب المجتمع الدولي، ومن جانب الصوماليين أنفسهم، وهو الأمر الأكثر أهمية. ويجب على جميع الأطراف المعنية التأهب لاستثمار الموارد اللازمة والالتزام بهذه العملية الطويلة الأجل. ويجب التذكير، في هذا السياق، بأنه في الوقت الذي يمكن فيه لحفظ السلام أن يساعد على إيجاد ظروف مواتية لأنشطة أخرى، فإن هذا لا يشكل إلا عنصرا واحدا فحسب من الجهود المتضافرة اللازمة.

٣٥ - ونظرا للاحتياجات الضخمة للصومال، يتعين على عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون عملية متعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى إسهام البعثة في أمن البلد واستقراره، فإنها ستقدم الدعم للعملية الانتقالية، لتكملة المبادرات الجارية لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق التعمير والتنمية الشاملين؛ وجهود الإنعاش العاجلة؛ وإعادة تأهيل وبناء قدرات المؤسسات الوطنية. وسيكون موضع التركيز الجغرافي لبعثة الأمم المتحدة جنوب وسط الصومال، ولا سيما المناطق المأهولة على طول نهر شبيلي وجوبا. وستتطلب مدينة مقديشو اهتماما خاصا، نظرا لكونها عاصمة البلد، ومركز الخلاف السياسي وأعمال القتال المدمرة. ويتعين على مثل هذا البعثة كذلك رصد إمكانات تصاعد التوترات في المناطق الأخرى.

٣٦ - ومن المرجح أن تواجه بعثة الأمم المتحدة عددا من الأخطار الرئيسية، ولا سيما من جانب الجماعات المتطرفة التي لا تخضع لتأثير كبير من جانب أمراء الحرب وبعض زعماء العشائر الذين يعتقد أنهم يعارضون أي تطبيع ويعارضون تواجد قوات حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ميليشيات للعشائر يقدر عددها بما يتراوح بين ٥٠.٠٠٠ و ٧٠.٠٠٠ فرد وغيرها من الجماعات المسلحة العاملة في الصومال والتي تخضع عموما لسيطرة العشائر. غير أن هذه الميليشيات المتباينة يمكن أن تشكل خطرا على حفظة السلام، مما قد يؤدي إلى تحول سريع إلى حالة أمنية خطيرة. ولذا يحتاج العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة إلى ولاية قوية وإلى جميع القدرات اللازمة للدفاع في مثل هذه الحالات ولتحقيق الردع عن طريق القوة في منطقة عملياتها. ويتعين أيضا أن تكون قوية بالقدر الكافي لتوفير الحماية للمدنيين الضعفاء داخل مناطق انتشارها. وتوسيع نطاق مناطق الاستقرار لتيسير تقديم المعونة الإنسانية.

٣٧ - وفي أفضل الحالات، سيتعين على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أن يؤمنوا المطارات والموانئ اللازمة للعملية، فضلا عن خطوط الإمداد البرية والبحرية. وعقب نشر البعثة ستشمل المهام العسكرية إجراء دوريات لدعم إنشاء وصيانة بيئة مستقرة وأمونة؛

ورصد أحكام أي اتفاق لوقف إطلاق النار؛ والمساهمة في برنامج تابع للصومال لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أساس الأنشطة الحالية التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة عن طريق استلام أو تأمين أو التخلص من الأسلحة الثقيلة والذخيرة وتأمين الموارد للتسريح وإعادة الإدماج؛ ورصد انسحاب القوات الخارجية؛ والمساهمة في منع التدفق غير المشروع للأسلحة والمعدات إلى الصومال داخل مناطق انتشار البعثة؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة وأصولها ومنشآتها.

٣٨ - وأود التشديد على أن الخطط المعروضة في هذا الفرع تقوم على افتراض وجود ظروف معينة بالميدان، تكفل بيئة ملائمة لحفظ السلام. وبعبارة أخرى، فإن الظروف المتوقعة ستكون ظروفًا تتوقف فيها الأعمال العدائية إلى حد كبير وتوقع كافة الجماعات المسلحة الرئيسية على اتفاق يتيح تنفيذ الرصد الخارجي، وتكون الحالة الأمنية في جميع أرجاء جنوب وسط الصومال مستقرة إلى حد معقول. وبناء على ذلك، فإن نزع سلاح الميليشيات سيكون أمرًا طوعياً، كما ستكون عملية المصالحة شاملة ومستمرة. وبينما لا يمكن استبعاد تواجد عناصر مفسدة ومعارضة لقوات حفظ السلام، يتعين على عملية الأمم المتحدة أن تحصل على قبول جميع العشائر الرئيسية والفرعية، ومن الأفضل الإعراب عن ذلك في اتفاق أو إعلان لوقف الأعمال القتالية أو لوقف إطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية تنفيذ عملية للأمم المتحدة سوف تتوقف إلى حد كبير على توفر المساهمين بقوات وأفراد شرطة قادرة وبرامج مكثفة لإعادة إعمار البلد. ويتعين كذلك ربط نشر بعثة للأمم المتحدة بسحب إثيوبيا لقواتها على مراحل من الصومال.

٣٩ - ويشير التقييم الأولي أنه يلزم توفير قوة عسكرية كبيرة وقوية جدا وقادرة على التنقل. وسيكون مقر القوة في مقديشو، وستكون من عدد من القطاعات التي يصل حجمها إلى حجم اللواء العسكري في جنوب وسط الصومال، يدعمها طيران عسكري كبير، بما في ذلك طائرات الهليكوبتر الهجومية، ووحدات كبيرة للهندسة العسكرية واللوجستيات والنقل. ونظرا لاستمرار آفة القراصنة على الساحل الصومالي وتدفق الأسلحة المكثف إلى البلد، يلزم توفير عنصر بحري قوي لحماية شحن الإمدادات وتسيير دوريات لدعم الحظر المفروض على الأسلحة. وسيتعين على الأرجح نشر ضباط اتصال عسكريين تابعين للأمم المتحدة في عدة مواقع: في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" للمحافظة على اتصال وثيق بشرطة الأمم المتحدة التي ستشكل كذلك جزءا من البعثة وغيرها من مكاتب الأمم المتحدة، وفي الاتحاد الأفريقي لتيسير التحول من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفي كينيا وإثيوبيا للمحافظة على الاتصال بالسلطات العسكرية في هذين البلدين. وستتطلب القوة احتياطيًا يتكون من كتيبة آلية. وعلاوة على ذلك يتعين توفير قدرة خارجية على النشر السريع، يتم

تنشيطها لدى الحاجة الماسة إليها، إذا ما أخفقت عملية السلام أثناء إنشاء القوة ونشرها. وسيبلغ مجموع القوة حوالي ١٥ كتيبة مشاة، باستثناء القدرة الخارجية الاحتياطية. ويمكن للقوة، مع عناصر الدعم، أن تشمل أكثر من ٢٠.٠٠٠ عسكري. وسيقتضي العنف المفرط في الصومال أن تستخدم البعثة تدابير أمنية خاصة.

٤٠ - وتعد عملية بناء المؤسسات عملية حيوية لأداء الحكومة الاتحادية الانتقالية. ويشكل هذا الأمر تحديات شديدة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية، التي تعد مؤسسات ضعيفة وغير قادرة على التصدي لمسائل الحكم العديدة التي تتراوح من إنشاء هياكل إدارية أساسية في المقاطعات والأقاليم إلى مسائل أساسية مثل سيادة القانون والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان. ويتعين على البعثة أن تضع برنامجا شاملا يمكن أن يساعد المؤسسات الاتحادية الانتقالية على تعزيز قدراتها لتلبية احتياجات الحياة اليومية لشعب الصومال.

٤١ - ويمكن لعنصر شرطة يعمل في شراكة وثيقة مع أصحاب المصلحة، أن يساعد في إحياء قوة الشرطة الصومالية، التي تعرضت لإعاقة شديدة غير أنها لم تحل حلا تاما. ويتمثل الهدف في مساعدة القوة على بلوغ مستوى دولي مقبول في أعمال الشرطة عن طريق إجراء تدريب على المهارات في مواقع محددة، وأساسا في جنوب وسط الصومال، أثناء الفترة الانتقالية وبعدها بفترة وجيزة. وفي هذا الصدد، تتمثل المهمة الرئيسية لعنصر الشرطة في إسداء المشورة ودعم إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها، بما في ذلك عمليات الفحص والاختيار والتعيين والتصديق، فضلا عن التدريب على المهارات والمهام التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، سيقدم عنصر الشرطة التابع للبعثة دعما أمنيا مباشرا لقوة الشرطة الصومالية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون من خلال استحداث وحدات الشرطة المشكلة. ويعد إنشاء مثل هذه الوحدات كذلك من الأمور الحاسمة لحماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها في حالات انعدام النظام العام. وسيتم تحديد عدد أفراد الشرطة اللازم لتنفيذ هذه المهام عن طريق تقييم متعمق تجريه مستقبلا قوة الشرطة الدائمة المنشأة حديثا في إدارة عمليات حفظ السلام. وإضافة إلى ذلك، سيلزم توفير أموال كبيرة، وتقديمها عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الاضطلاع بهذه الجهود.

٤٢ - وستستلزم البعثة أيضا عنصرا مدنيا كبيرا وشاملا يركز على دعم العملية الانتقالية، يشمل حقوق الإنسان وحماية المدنيين والعدل، فضلا عن بذل جهود من أجل إعادة الإعمار والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستشمل العناصر الفنية الشؤون السياسية والمدنية، وشؤون الإعلام، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، والشؤون الجنسانية، وسيادة القانون ونزع السلاح والتسريح والإدماج. ومع ذلك، سيكون من الضروري القيام عن كتب بتنسيق

تحديد معالم العنصر المدني للبعثة مع مثيله لدى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بغية تنسيق الجهود. وسيكون من المفيد الاطلاع على الدروس المستخلصة من البعثات المتكاملة الأخرى لإقامة هياكل متكاملة.

٤٣ - وكما ذكرتُ في تقريرِي الأخير عن الصومال، سيواجه إنشاءُ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تحديات لوجيستية كبيرة جدا، ويعزى ذلك بشكل أولي إلى احتمال وجود تهديدات أمنية وإلى سوء حال البنية التحتية. لذا قد يتعين اتخاذ تدابير حماية خاصة لضمان عدم انقطاع إمداد البعثة بالسلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منطقة العمليات الرئيسية، الواقعة في الجنوب بين نهري شاييل وجوبا، معرضة للفيضانات بشكل متكرر بين الفترتين الممتدتين من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ومن تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، ما يجعل الحركة السطحية شاقة ومحفوفة بالخطر. ونتيجة لذلك، سيكون على عملية الأمم المتحدة أن تعتمد اعتمادا كبيرا على موجوداتها البحرية والجوية في انتشارها وخطوط إمدادها.

٤٤ - وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة لهذه الظروف، قد يكون من الصعب للغاية اجتذاب الموظفين الدوليين والمتعاقدين للانتشار في الصومال دون حوافز مالية كافية. ونتيجة لذلك، وإلى أن يصبح العنصر العسكري قادرا على تثبيت الاستقرار وتحسين الوضع الأمني، ينبغي إبقاء عدد المدنيين في منطقة البعثة إلى أدنى حد بغية تقليل المخاطر والتعرض للخطر إلى أقصى حد. وسيُتعين ضبط إدخال المدنيين إلى منطقة البعثة وهو أمر سيتطلب التخطيط له بحرص شديد. وأغلب الظن أنه سيجرى توفير إقامة آمنة ووجبات جاهزة لجميع الأفراد خلال فترة الستة أشهر الأولى من تاريخ إنشاء البعثة.

٤٥ - ونظرا إلى الغياب الطويل للحكومة مركزية عاملة، سيطر أمراء الحرب والميليشيات ورجال الأعمال على كل الحركة التجارية، ومعظمها غير مشروع، بعدما راحوا يعملون دون قواعد تنظيمية وبرفتهم عناصر مسلحة. ويجعل استمرار حالة غياب القانون حركة السلع والخدمات في أنحاء البلد شاقة ومعقدة ومكلفة للغاية. وكما يؤمن السكان المحليون استمرارية عيشتهم، باتوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على السلع والخدمات المستوردة المكلفة والتي بالكاد تكفي في الوقت الحاضر لتلبية الطلب المحلي. وفي وقت يمكن أن يجعل الاعتماد على المصادر والمتعاقدين المحليين أي عملية تابعة للأمم المتحدة عرضة لخصوصيات العشائر والأفخاذ المعقدة، فإن المتعاقدين الدوليين يمكن أن يصبحوا بدورهم أهدافا لهذه الجماعات. ورغم وفرة اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة في البلد، يمكن أن يشكل للأمم المتحدة تعيين موظفين وطنيين تحدياتٍ في تحقيق التوازن في التوظيف بين مختلف العشائر.

٤٦ - وبسبب سنوات من التدمير والإهمال، تكاد البنية التحتية في الصومال تكون منعدمة، وستتطلب إعادة تأهيلها جهوداً جبارة وطويلة الأجل. إذ تشوب البلد حال تدهور كامل تقريباً للطرق والجسور والموانئ والمطارات، فضلاً عن الافتقار إلى مرافق الكهرباء والنقل والاتصالات والصحة. وعليه، سيتعين على عملية للأمم المتحدة أن توظف مبالغ ضخمة في تحسين عدد من المنشآت الرئيسية، لا سيما في الموانئ والمطارات، كما قد يتعين عليها أن تعتمد اعتماداً كبيراً على استخدام وحدات التمكين العسكرية لفترة طويلة بعد انتهاء مرحلة الإنشاء الأولية. ومع مرور الزمن، سيصبح مفهوم دعم البعثة مستنداً إلى التكامل بين الموارد اللوجيستية المملوكة للأمم المتحدة وتلك التابعة للوحدات العسكرية والشرطة والمتعاقدين.

٤٧ - وبالنظر إلى ما بذل من جهد حتى الآن في التخطيط الأولي، قد تقضي مصلحة البعثة بإنشاء مرفق ضخمة للأمم المتحدة خارج الصومال، يمكن أن يتخذ شكل قاعدة لوجيستية في مومباسا، بكينيا، من أجل ضمان عدم انقطاع الإمداد بالمواد والخدمات. وسيكون خط الإمداد الرئيسي هو الطريق البحرية الساحلية الممتدة من مومباسا إلى كيسمايو فمقديشو وهوييو، وهي مدن ستشكل قواعد لوجيستية ثانوية في الصومال. وانطلاقاً من هذه القواعد سيجرى إنشاء وصلات جوية في اتجاه جميع مواقع الانتشار في الداخل، على أن تُستخدم الطرق البرية، متى كان ذلك ممكناً، من الناحية الأمنية والمتعلقة بالبنية التحتية. وسيجرى العمل قدر الإمكان ورهنا بموافقة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على تنسيق خدمات وموارد الدعم التابعة للبعثة وذلك لأسباب أمنية وتحقيقاً لفعالية التكلفة، عبر إنشاء آلية اتصال محلية على المستوى الإقليمي أو القطري.

## خامساً - الحالة الإنسانية

٤٨ - أدى تصاعد العنف في مقديشو في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وأواخر نيسان/أبريل إلى تشريد نحو ٤٠٠.٠٠٠ شخص من مقديشو إلى مناطق جنوب وسط الصومال وصولاً حتى غالجادود ومودوغ. ويقدر هذا العدد بثلاث سكان المدينة وهو يشكل أكبر نزوح سكاني جديد في أي مكان في العالم هذا العام. ويتعرض المشردون داخلية لدى نزوحهم للتهديد والتخويف والنهب والاعتصاب. وقد تأثر أيضاً المشردون في المدن بمقديشو جراء القتال. فُقربُ مواقع المشردين داخلية من المباني المستهدفة بالاعتداءات بقذائف الهاون أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح وإصابة مدنيين. وتفيد منظمة الصحة العالمية أن المستشفيات الرئيسية في مقديشو استقبلت ما يقدر بألفين من جرحى الحرب بين ١ آذار/مارس ومنتصف أيار/مايو.

٤٩ - وطوال أسابيع عدة، أعاقَت إلى حد كبير حال انعدام الأمن السائدة ووجود نقاط التفتيش غير المشروعة، ومضايقة موظفي الشؤون الإنسانية من قبل الميليشيات التي تتنقل بحرية، الجهود الإنسانية لتقديم المساعدة إلى موجة جديدة من النازحين. وأدت القيود الإدارية المفروضة من الحكومة الاتحادية الانتقالية التي تطلب تفتيش إمدادات المعونة قبل توزيعها وتقييد الوصول إلى مهابط الطائرات الاستراتيجية التي تسمح بالوصول إلى أماكن المشردين، إلى حرمان الآلاف منهم من أية مساعدة لأسابيع، وهم يعيشون في مناطق مكشوفة قاسية حول مقديشو دون الحصول على غذاء كاف، أو مأوى أو الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي.

٥٠ - وفي اجتماع عُقد بين الحكومة الاتحادية الانتقالية ومسؤولين من الأمم المتحدة في بيداوة يوم ٢٣ نيسان/أبريل، قدمت السلطات ضمانات بأنها ستدعم توفير المساعدات الإنسانية وتسهل إيصال المساعدات الإنسانية. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات عُين فيها وزير الصحة جهة الاتصال لتنسيق الاستجابة الإنسانية.

٥١ - وخلقت بداية فصل الأمطار في أواخر نيسان/أبريل في غو عقبات إضافية أمام الوصول إلى السكان المحتاجين. فقد بقيت قافلة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل ١٧٦ ١ طناً من الأغذية إلى أفمادو وهجر عالقة في الأوحال طوال أكثر من أسبوعين. كما شكل الارتفاع المفاجئ الكبير في تيرة القرصنة قبالة الساحل الصومالي تحديات إضافية لتقديم المعونة بتعرض السفن المستأجرة من برنامج الأغذية العالمي للاعتداء في منتصف أيار/مايو.

٥٢ - وأدى الهدوء الحالي في الأعمال القتالية وازدياد التعاون من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى تحسن طفيف في إيصال المساعدات الإنسانية. وقد جرى حتى الآن تقديم المساعدة إلى نحو ٣٦٦ ٠٠٠ شخص من خلال توفير الإمدادات الغذائية وغير الغذائية في افغوي ومركا ومودوغ وغالغادود.

٥٣ - وتفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص عادوا إلى مقديشو اعتباراً من منتصف أيار/مايو. غير أن هواجس محددة متعلقة بالحماية انتابت العائدين بعدما أفيد عن منع العائدين من العودة إلى ديارهم. كما يتزايد التوتر حالياً بشأن مصير بعض المباني العامة التي كان يحتلها حتى وقت قريب المشردون في المدن والتي تطالب بها الحكومة الاتحادية الانتقالية حالياً دون أن توفر لهم حلاً دائماً بديلاً لإعادة إيوائهم في أماكن أخرى.

٥٤ - أما في قطاع الصحة، فما زال تفشي الإسهال المائي الحاد/الكوليرا في جنوب وسط الصومال يشكل هاجساً صحياً رئيسياً. فقد تأكد تسجيل ٢٢٧ ٣٠ حالة من الإسهال

المائي بينها ٩٧٣ حالة وفاة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١١ أيار/مايو. وقد استدعى هذا الأمر قيام وكالات متعددة إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء من المنظمات غير الحكومية بالاستجابة من خلال تقديم الدعم لتطهير مصادر المياه، وبناء المراحيض، وتوفير التثقيف المتعلق بالصحة والنظافة الشخصية في مواقع المشردين داخليا.

٥٥ - ولا تزال حالة التغذية حرجة في أجزاء من جنوب وسط الصومال رغم تحسن أوضاع الأمن الغذائي في وقت سابق من هذا العام. وقد تلقى أكثر من ٨ ٥٠٠ طفل يعانون سوء التغذية دعماً منقذاً للحياة في إطار ١١٤ من البرامج التكميلية والعلاجية والمجتمعية المدعومة من اليونيسيف في جميع أنحاء منطقة وسط وجنوب الصومال. كما يتلقى ١٦ ٢٠٠ طفل إضافي دون الخامسة تغذية تكميلية شاملة كل شهر في منطقة غيدو. وارتفع عدد مواقع التغذية المختارة في وسط وجنوب الصومال من ١٤ إلى ٧٥ خلال عام ٢٠٠٦ وقد بدأ حتى هذه الفترة من عام ٢٠٠٧ العمل في ٣٩ موقعا إضافيا. وبغية تحسين حالة الأمن الغذائي، وزعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مجموعات متكاملة لحالات الطوارئ من الأدوات الزراعية والبذور على نحو ٢٠ ٠٠٠ مزارع في مناطق شبايل الوسطى والسفلى وجوبا السفلى. كما نفذت المنظمة إجراءات طارئة حيوية في قطاع الماشية، وتعزيز مراقبة الأمراض الحيوانية والقدرة على سرعة احتواء تفشي الأمراض، والمعالجة الطارئة للمواشي المتضررة.

٥٦ - ولا تزال الحكومة الكينية تغلق حدودها مع الصومال أمام طالبي اللجوء. ومع ذلك، تمكن بعض الصوماليين في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٧ من بلوغ مخيم اللاجئين في داداب وطلب اللجوء. وقد وافقت السلطات الكينية على تسجيلهم شرط نقل طالبي اللجوء إلى مخيم اللاجئين في كاكوما في شمال غرب كينيا.

٥٧ - وسافر منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى مقديشو في ١٢ أيار/مايو، ليكون بذلك أعلى مسؤول للأمم المتحدة يزور هذه المدينة منذ مطلع التسعينات. ومع أنه جرى تقصير فترة الزيارة جراء انفجار قنابل على جانبي الطريق المقرر اتباعها من قبل البعثة، التقى منسق الإغاثة الطارئة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية ورئيس وزرائها وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني. وقد حث المنسق جميع الأطراف في الصومال على تقديم الدعم الكامل لإيصال المساعدات الإنسانية دون إعاقة، وشدد على ضرورة قيام السلطات بتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توجيه التعليمات اللازمة إلى الجهات العسكرية والميليشيات عند نقاط التفتيش. وأعرب المنسق عن قلقه البالغ إزاء ما أفيد عن قيام جميع الأطراف في الصراع بارتكاب اعتداءات على حقوق الإنسان وانتهاكات

للقانون الإنساني الدولي، وأدان هذه الأعمال بشدة. وقد نفت الحكومة الاتحادية الانتقالية تورطها في هذه الانتهاكات ووافقت على أن يجري المفوض السامي لحقوق الإنسان زيارة للثبوت من صحة هذه الادعاءات. وفي أعقاب زيارة المنسق، لا تزال الجهود متواصلة لتحسين الاستجابة لاحتياجات المشردين داخليا وزيادة التعاون مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، وخصوصا حول أفضل السبل لمساعدة المشردين داخليا العائدين إلى مقديشو.

٥٨ - وقد أُطلقت عملية النداء الموحد المنقحة من أجل الصومال لعام ٢٠٠٧ في نيسان/أبريل، وهي تسعى إلى جمع ٢٦٢ مليون دولار وهو رقم يفوق مبلغ ٢٣٧ مليون دولار الأصلي الذي سبق أن طُلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحتى ٢٢ أيار/مايو، كان قد تَأمّن تمويل نسبة ٤٢ في المائة من هذه العملية لعام ٢٠٠٧. وعلى غرار النداءات السابقة، حُصص معظم التمويل لقطاع الأغذية (تَأمّنت تغطيته بنسبة ١٠١ في المائة)، في حين لا يزال غيره من القطاعات الرئيسية - مثل الصحة (٦ في المائة) والحماية (٩ في المائة)، والمأوى (٢٢ في المائة)، والزراعة (٨ في المائة)، والتعليم (صفر في المائة)، والمياه والصرف الصحي (٢٠ في المائة) - يفتقر إلى التمويل بشدة. وفي أعقاب زيارة منسق الإغاثة الطارئة إلى الصومال في أيار/مايو، تقرر مواصلة تقديم الدعم المالي إلى الصومال من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وتحقيقا لهذا الغرض أُقر رصد اعتماد بقيمة ٢,٧ ملايين دولار لدعم مشاريع لليونيسيف والمفوضية تستهدف ١٨٠.٠٠٠ و ٩٠.٠٠٠ من المشردين الداخليين المحدد على التوالي. وستوفر هذه المشاريع مأوى وأصنافا غير غذائية وتقديم الدعم إلى البنية التحتية لتوفير الخدمات الأساسية. كما أُقر مبلغ إضافي قدره ٢,٩ ملايين دولار لدعم الخدمات الجوية لبرنامج الأغذية العالمي لإيصال إمدادات الإغاثة جوا.

## سادسا - حقوق الإنسان والحماية

٥٩ - ظلت حالة حقوق الإنسان في الصومال، طيلة الستة عشر عاما الماضية، مبعثا للقلق الشديد. وانبثق، خلال الأشهر الستة الماضية، عدد من التطورات الجديدة، ويبدو أن الأوضاع الحالية المؤلمة لحقوق الإنسان قد تفاقمت.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت التقارير عن حدوث حالات إعدام خارج نطاق القانون، واحتجاز تعسفي، واختفاءات قسرية. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت التهديدات الموجهة إلى العاملين في مجال الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان عوامل تدعو إلى القلق البالغ. وظلت أيضا المسائل المتعلقة بالأراضي وحقوق الملكية، التي لم تُوفّر لها حلول، والتي تشكل غالبا الأسباب الجذرية للصراعات بين العشائر، دونما معالجة أيضا.

٦١ - ولا يزال من الصعب الحصول على معلومات مفصلة بشأن الادعاءات المتعلقة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، والتحقق منها، بسبب الوضع الأمني السائد، لا سيما في الأجزاء الجنوبية والوسطى من الصومال، وبسبب انعدام الخبرات التي يوفرها وجود مدافعين مستقلين عن حقوق الإنسان يقومون ببعثات لتقصي الحقائق في البلاد.

٦٢ - وثمة ادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي خلال الأشهر القليلة الماضية التي احتدم فيها القتال. وقد هوجمت أهداف غير عسكرية، مثل المستشفيات والمدارس. وأفيد أيضا بأن بعض الجرحى مُنعوا من تلقي العلاج الطبي والحماية، وأن عمليات إيصال شحنات المعونات الغذائية العاجلة قد عُوِّقت أو اعتُرض سبيلها. وعلى الرغم من أنه لا يوجد تعداد مستقل ورسمي، تفيد منظمات حقوق الإنسان المحلية التي مقرها في مقديشو بأن ما يزيد على ١٠٠٠ مدني قد قُتلوا خلال هذه الفترة، وعانى بضعة آلاف من الأشخاص من إصابات، وأن ما نسبته ٦٠ في المائة من القتلى والجرحى هم من المسنين والنساء والأطفال. ورحب العديد من الأطراف الفاعلة المحلية ببيان مشترك صادر في ٢٧ نيسان/أبريل عن ١٢ جهة من المكلفين بولايات أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء الجولة الأخيرة من القتال الضاري في مقديشو، وقد استرعى هذا البيان انتباه وسائل الإعلام والمجتمع الدولي إلى حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

٦٣ - وتواصل أيضا فيما يبدو التمييز ضد الجماعات والأقليات المهمشة وإساءة معاملتها دونما رادع. وأفيد أيضا عن وقوع حالات عنف جنسي وجنساني، واستغلال للنساء والفتيات. ويتواصل في كامل أنحاء البلاد تجنيد الجنود الأطفال، كما جاء في التقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح في الصومال (S/2007/259).

٦٤ - وفي ٣ أيار/مايو، أقر البرلمان الاتحادي الانتقالي مشروع قانون مناهض للإرهاب كانت الحكومة الاتحادية الانتقالية قد قدمته قبل ثلاثة أشهر، وينص هذا القانون، في جملة أحكام، على تجريد ممتلكات من يُشتبه في قيامهم بأعمال إرهابية. وينص أيضا على عقوبة الإعدام لمن يبدان بالمشاركة في إنشاء منظمة إرهابية، ومن يقوم أو يحاول القيام بأعمال إرهابية. ويثير القانون شواغل جديدة بشأن آثاره المباشرة على الحريات الأساسية. ومن الضروري رصد تطبيقه عن كثب.

٦٥ - وأفاد الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين ومنظمة صحفيين بلا حدود أن عدة صحفيين قُتلوا أو أصيبوا كنتيجة مباشرة للصراع في مقديشو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصابت القذائف محطة تلفزيون ومحطات إذاعية أخرى في العاصمة. وفي "بوتلاند" و"صوماليلاند"، يتواصل الإبلاغ عن وقوع حوادث تحرش بالصحفيين.

٦٦ - وأعربت المنظمة غير الحكومية البريطانية، المسماة المادة ١٩، عن قلقها إزاء مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن وسائل الإعلام في ١٤ أيار/مايو. ووفقاً لما ذكرته هذه المنظمة، سيمس مشروع القانون مساً بالغا بحرية التعبير المعرضة للخطر أصلاً، إذ أن القانون المقترح يشترط تسجيل كل المنافذ الإعلامية، ويطالب الصحف بإخضاع منشوراتها لرقابة السلطات الحكومية.

٦٧ - ولا يزال تهريب الأشخاص من الصومال إلى اليمن شاغلاً رئيسياً. وتفيد مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أن ٧ ١٤٤ شخصاً عبروا، منذ بداية عام ٢٠٠٧، خليج عدن، في رحلات خطيرة، أفضت في نهاية الأمر إلى مقتل ٣٨٠ شخصاً على الأقل. وخلال زيارة ممثلي الخاص الأخيرة إلى "بونتلاندا"، أثار هذا الشاغل مع السلطات، الذين أكدوا له أن الخطوات المناسبة قد تم اتخاذها لمعالجة مشكلة التهريب.

٦٨ - وفي غياب آليات قضائية، مثل إنفاذ القانون، لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، تواصل منظمات حقوق الإنسان الصومالية عملها في ظروف يسودها الانعدام الكامل للأمن ويكتنفها الخوف. وقد أدانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اغتيال عيسى عبيدي، رئيس منظمة كسيما، وهي منظمة صومالية لحقوق الإنسان، في مقديشو، في ١٤ آذار/مارس. وحثت المفوضية السامية الحكومة على إجراء تحقيق عاجل ومحيد في هذه القضية.

## سابعاً - الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز السلام

٦٩ - واصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ الأنشطة التي تعالج احتياجات الإنعاش والتنمية في كامل أنحاء الصومال، لا سيما في منطقة جنوب وسط الصومال، بما يتفق مع الأولويات التي حددها منظومة الأمم المتحدة للأشهر الستة المقبلة لدعم الاستقرار. وانتهى فريق الأمم المتحدة القطري حديثاً من وضع خطة الأمم المتحدة الانتقالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي تحدد المساهمة المقررة للأمم المتحدة في عملية إنعاش وتعمير وتنمية الصومال، على امتداد العامين القادمين، وفقاً لإطار التعمير والتنمية للصومال.

## ألف - مبادرات المصالحة والسلام

٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للجنة الحكم والمصالحة الوطنية للمساعدة في ضمان تسيير أنشطة مؤتمر المصالحة الوطنية في جو آمن وشفاف، مع وجود ملكية صومالية شاملة وذات قاعدة عريضة للعملية.

٧١ - وحقق مشروع بناء السلام القائم على المقاطعات تقدما ملحوظا في كامل إقليمي باي وباكول. وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالاشتراك مع وزارة الداخلية، في تدريب المجالس المختارة حديثا لإقليم باي. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقديم الدعم للمجالس من خلال إصلاح مباني مكاتب المقاطعات والمكاتب الإقليمية، وتوفير قطع الأثاث الأساسية وتنفيذ المشاريع المجتمعية، بدعم إضافي قدمته منظمة العمل الدولية.

## باء - الصحة

٧٢ - أُجريت لأول مرة في الصومال دراسة استقصائية للوفيات النفاسية على نطاق الأسر المعيشية. وتبين النتائج الأولية تدنيا ملحوظا في المعدلات المقدرة لوفيات الأطفال والرضع، وقد انخفضت هذه المعدلات من ٢٢٤ و ١٣٣ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة حية، على التوالي، للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ إلى ١٥٦ و ٩٦ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ حالة ولادة حية، على التوالي، للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. وتظهر البيانات أيضا دلائل على تحقيق فوائد للسلام في المناطق الشمالية، حيث سجل التدني في معدلات الوفيات معدلات أكبر كثيرا. وأفضى التحليل المعمق للنتائج إلى إنشاء البرنامج المعجل لبقاء الطفل المشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٧٣ - ويجري منذ كانون الثاني/يناير توفير خيام للاستخدام طويل الأمد معالجة بالمبيدات الحشرية، ليفيد منها ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ عائلة، في منطقة وسط وجنوب الصومال، تستهدف الأطفال دون سن الخامسة والحوامل. ويجري العمل حاليا على إرسال ٤٥ ٠٠٠ شبكة إضافية إلى مقديشو ليفيد منها حوالي ٢٢ ٥٠٠ أسرة معيشية. ووفرت اليونسيف ١٠٠ مرفق لتقديم الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، و ١٥ مستشفى، في كامل أنحاء الصومال، مع توفير برامج علاج بالغة الفعالية ضد الملاريا واختبارات تشخيصية سريعة.

٧٤ - وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس، لُقح ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ طفل ضد الحصبة في عدة مقاطعات في منطقة وسط وجنوب الصومال التي كانت تعاني تغطية سيئة، أو كان يتعذر الوصول إليها، أثناء القيام بحملة التلقيح ضد الحصبة على مستوى كامل البلاد في عام ٢٠٠٦، بسبب تدهور الوضع الأمني في أواخر السنة. وبذلك يصل مجموع عدد الأطفال الذين جرى تلقيحهم في المنطقة إلى ١,٩ مليون طفل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أبلغ عن سبع حالات إصابة بفيروس شلل الأطفال الحاد في الصومال، كانت خمس منها في منطقة توغودهر، في "صوماليلاند" وحالتين أُبلغ عنهما أخيرا في منطقة وسط وجنوب الصومال.

٧٥ - وجرى تقييم لمهارات الصحة الإنجابية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في ٢٣ عيادة رعاية صحية للأمهات والأطفال، ومستشفين في جنوب وسط الصومال. وجرى توفير مجموعات صحية لمراكز الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وتوفير لوازم متقدمة للصحة الإنجابية، لكفالة سلامة عمليات التوليد، إلى المستشفيات التخصصية في جنوب وسط الصومال، بما في ذلك في مقديشو وغالكايو.

## جيم - التعليم

٧٦ - أمكن بنجاح من خلال حملة "العودة إلى المدرسة" في المواقع المتضررة جراء الفيضانات، إعادة ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ طفل إلى فصول الدراسة، في أوائل عام ٢٠٠٧. وأعيد افتتاح جميع المدارس المتضررة جراء الفيضانات في منطقة شابيل الوسطى والسفلى ومنطقتي حوبا وهيران السفلى والوسطى، في كانون الثاني/يناير. ونظرا إلى وجود عدد يقدر بـ ٤٠ ٠٠٠ طفل شرذوا من منطقة مقديشو، تعمل وكالات الأمم المتحدة مع الشركاء، وقادة تجمعات المشردين داخليا والسلطات التعليمية على تسجيل الأطفال في مواقعهم الجديدة وإقامة خيام مدرسية طارئة وحشد المدرسين المشردين لاستئناف أنشطة التعليم الأساسي حتى نهاية السنة الدراسية في أيار/مايو. ونُصب ما يزيد على ٢٠ خيمة مدرسية مؤقتة لتوفير احتياجات الأطفال في جماعات المشردين داخليا، في منطقتي جوهر وميركا، كما ستُنصب ١٠٠ خيمة مدرسية إضافية في المجتمعات المتضررة جراء الصراعات والفيضانات.

٧٧ - وافتتحت مدرسة ابتدائية للبنات تتكون من تسعة فصول في بيدوة، بدعم من اليونيسيف، وبحلول شباط/فبراير كان قد جرى تسجيل حوالي ٦٠٠ فتاة تراوح أعمارهن بين ٦ سنوات و ١٤ سنة. ويجري في "بوتلاندا" تشييد ست مدارس، مع توفير مرافق المياه والخدمات الصحية، بما في ذلك مدرسة "السلام" في غالكايو التي ستجمع بين الأطفال من المناطق الواقعة شمال وجنوب "الخط الأخضر"، على حد سواء.

## دال - موارد الرزق والأمن الغذائي

٧٨ - تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم لـ ٣٠ ٠٠٠ راع، و ١٠ ٠٠٠ من صغار الصيادين، و ٥ ٠٠٠ أسرة معيشية زراعية، في المناطق النهرية والمناطق المحيطة بالأهوار في وادي شابيل. ويجري ذلك من خلال توفير المساعدة التقنية والتدريب والمعدات والأدوية، ودعم الأفرقة البيطرية، والقيام بحملات التحصين، فضلا عن توزيع مجموعات متكاملة لحالات الطوارئ من معدات الصيد. ونظرا إلى أن الغالبية العظمى من الصوماليين لا تزال

تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني والأنشطة ذات الصلة، تقوم المنظمة حاليا بتقديم الدعم الطويل الأجل في إدارة الموارد الطبيعية في "صوماليلاند"، و "بوتلاندا"، وجنوب وسط الصومال.

٧٩ - واستجابة للنزوح الأخير للمشردين داخليا عن مقديشو في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات شريكة، من خلال سلسلة عمليات منقّدة على مراحل ومحددة الأهداف، الدعم في عملية إنعاش موارد الرزق القابلة للاستمرار لما يقل عن ٣٠.٠٠٠ أسرة معيشية زراعية أو رعوية عادت إلى العيش في مستوطنات صغيرة في مناطقها الريفية الأصلية والواقعة جنوب الصومال. وتواصل نظم المعلومات التي تدعمها المنظمة، تقديم أكثر المعلومات شمولا وتنظيما عن موارد الرزق والتغذية والموارد الطبيعية.

## هاء - الدعم على أساس المناطق المقدم للفئات الضعيفة (لا سيما المشردون داخليا)

٨٠ - تشارف على الاكتمال أول مرحلتين من مشاريع إسكان المشردين داخليا والعائدين في هرغيسا وغارو. وبات أيضا برنامج إعادة التعمير لفترة ما بعد كارثة التسونامي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وموئل الأمم المتحدة، في مراحلها الأخيرة في حافون. كما استُحدثت بلدة تضم مساكن لائقة وخدمات كافية في موقع جديد أكثر أمنا من ذي قبل يقع في شبه جزيرة حافون. وفي بوساسو، نُظم في شهر نيسان/أبريل سحب ليا نصيب لجمع التبرعات لصالح مشروع إعادة توطين المشردين داخليا. ونفّذت المشروع المشترك بين الوكالات بمجموعة توفير المأوي التي تضم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وموئل الأمم المتحدة، ومجلس اللاجئين الدائري وهيئات أخرى.

## واو - الأمن وسيادة القانون

٨١ - في شهر شباط/فبراير، عقد مؤتمر للسلام والأمن في مقديشو ضمّ أكثر من ٢٥٠ مشاركا يمثلون جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم الزعماء الدينيون والتقليديون وشيوخ العشائر وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية وخبراء سياسيين وأكاديميين. وقد خلص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز الأمن في مقديشو، تشمل إجراء مناقشات أولية تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومراقبة الأسلحة.

٨٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبرنامج تدريب المدربين بأكاديمية الشرطة في عرمو مدته ستة أسابيع. وقد رمى البرنامج التدريبي إلى تحقيق هدف ذي شقين أولهما

زيادة عدد مدربي الشرطة المؤهلين، وثانيهما تعزيز قدرة المدربين الحاليين. ويجرى التدريب أيضا في مركز لاباتينجيرو لتدريب الشرطة بالقرب من بيداوة.

٨٣ - واختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع قوات الشرطة الصومالية، ١ ٥٠٠ مجند لتلقي تدريب في عرمو ولاباتينجيرو. وروعي التوازن العشائري والتمثيل المناطقي في اختيار المجندين. وكان البرنامج بدأ في أيار/مايو ٢٠٠٧، وسيتمد ١٢ أسبوعا. وسينشر المجندون الذين أمهوا تدريبهم، استنادا إلى خطة التطوير الاستراتيجي لقوات الشرطة الصومالية. كما سينظم برنامج تدريبي لاحق لـ ١ ٥٠٠ مجند إضافي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٨٤ - وتجري حاليا إعادة تنشيط المحكمة العليا في جنوب وسط الصومال، بدعم من الأمم المتحدة عبر تقديم المعدات الأساسية لمحاكم المناطق والمقاطعات وتدريب موظفي المحاكم ومزاوولي مهنة القانون.

٨٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أنشئت اللجان الاستشارية للشرطة في مقديشو لغرض رصد مخاطر الشرطة الثمانية. وقد أخضعت هذه اللجان لتدريب مكثف في أيار/مايو استنادا إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## زاي - حماية الطفل

٨٦ - تم تحديد أكثر من ١٠٠ حالة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في منطقة وسط وجنوب الصومال تتعلق بأطفال فُصلوا عن ذويهم، من أجل متابعتها في سياق عمليات التقييم السريعة التي تقودها منظمات غير حكومية. ويجرى الآن رصد ما تتعرض له حقوق الطفل من انتهاكات على يد جميع الأطراف، وتقديم تقارير عنها، بشكل منتظم. وترد هذه التقارير في التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس الأمن، الذي قُدم إلى الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والصراع المسلح في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفقا للقرار ١٦١٢. وتتواصل الدعوة على مستوى رفيع إلى منع تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وسيجري التطرق إلى مسألة تجنيد الأطفال بصفتها جزءا من مهمة فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتستخدم التقارير عن انتهاكات حقوق الطفل لتحديد الاستجابات البرنامجية وكفالة استفادة كل من الضحايا من خدمات الدعم. ولا تزال منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، في شراكة مع اتحاد إنقاذ الطفولة في المملكة المتحدة، تقدم برامج تدريب سابقة للانتشار على حماية الأطفال والمدنيين، إلى كل من الضباط وضباط الصف العاملين في قوات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في

الصومال. وتخطط اليونيسيف أيضا لتقديم الدعم إلى هذه البعثة من خلال توفير استشاريين في مجال حماية الطفل.

٨٧ - وفي منطقة ساناغ المتنازع عليها، أقيمت شبكة لحماية الطفل، كما يجري تنفيذ برامج في استجابة للتقارير عن انتشار أعمال العنف الجنساني على نطاق واسع في أوساط المشردين داخليا في مناطق غالكايو التي أمكن الوصول إليها حديثا. ويجرى النظر حاليا في الخيارات المتاحة للدعوة إلى منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في الصومال.

## حاء - الحكم والإدارة العامة

٨٨ - تلقت عدة مئات من النسوة في منطقة جيدو تدريبا يمكنهنّ من الاضطلاع بدور نشط في عمليات المصالحة وتشكيل هيكل للحكم المحلي. وفي موازاة ذلك، أعدت الحكومة الاتحادية الانتقالية مرسوما بشأن إشراك المرأة في العمل السياسي، يحدد نسبة ٣٠ في المائة كمعدل لمشاركتها في جميع المؤسسات الوطنية والمحلية.

٨٩ - وتلقت لجنة الخدمة المدنية الوطنية التي أنشئت حديثا، الدعم من خلال إعداد إجراءات التعيين في الخدمة المدنية وتجميع معلومات مرجعية عن العاملين/المتطوعين الحاليين في المؤسسات الاتحادية الانتقالية.

٩٠ - وأوفد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بعثة مشتركة إلى "صوماليلاند" من أجل المساعدة في وضع خطة عمل مشتركة لمساندة الجهود التي تبذلها "صوماليلاند" لتحقيق الإصلاح وتحسين نظم إدارة المالية العامة. ونظّم صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة التخطيط في "صوماليلاند" مؤتمرا عن الاحتياجات من بناء القدرات على إدارة الإحصاءات والبيانات، حضره مشاركون من السلطات الحكومية، والجمع المدني ووكالات الأمم المتحدة. وتعززت قدرة وزارة التخطيط من خلال إلحاق مستشارين إحصائيين اثنين بها.

## طاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنساني

٩١ - في حين كان التشريد الواسع النطاق الذي شهدته منطقة وسط وجنوب الصومال، يفاقم خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، استفادت من مبادرة "من المرأة إلى المرأة" أكثر من ١٠٠٠ فتاة و ٣١٥٠ امرأة في ست مناطق من خلال أنشطة التعلم عن طريق الأقران أو أنشطة التوعية. واستهدفت اليونيسيف من خلال دورات التوعية والوقاية، ٦٠ زعيما في أوساط الفئات السكانية الضعيفة في منطقة وسط وجنوب الصومال، لا سيما ضمن مجموعات المشردين داخليا. وقدمت منتديات الدعوة إلى تولي القيادة في مكافحة

الفيروس، معلومات هامة لأكثر من ٢٤٠ زعيما قبلها في مختلف بلدات "صوماليلاند" لإبلاغ مجتمعاتهم المحلية بها. وتتلقى المنظمات غير الحكومية الأهلية في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" التدريب من أجل تقديم مشورة الأقران إلى المتأثرين بالفيروس أو المصابين به وبناء قدراتهم. وقد شمل هذا الأمر في "صوماليلاند" قيام المتأثرين بالفيروس أو المصابين به بنشر أول رسالة إخبارية. وشرعت وزارة الشباب والرياضة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في إجراء تحليل لوضع الشباب على الصعيد الوطني يشمل مسحا يتعلق بالمعرفة والتصرف والسلوك والممارسة في "صوماليلاند" و "بونتلاندا". ونظّم الصندوق في بوساسو في "بونتلاندا" برنامجا لتدريب المدربين في التعلم عن طريق الأقران لـ ٢٥ فتاة وفتى. كما نظّم الصندوق دورتين تدريبيتين عن دور الصحفيين في مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني في جامعة بوساسو لـ ٣٤ صحفيا.

٩٢ - وفي سياق خطة الأمم المتحدة الانتقالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أقرّ الفريق القطري التابع للأمم المتحدة خطة عمل مشتركة مدتها سنتان لتنفيذ القضايا الشاملة للقطاعات والمتعلقة بالفيروس. ويتمثل الزخم الرئيسي لخطة العمل المشتركة في توليد معلومات وبيانات استراتيجية عن عوامل تفشي الوباء.

٩٣ - ويواصل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تجاوز الأهداف المحددة مسبقا، بما في ذلك توفير القدرة لمليون صومالي على الوصول إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في "بونتلاندا" و "صوماليلاند" وجنوب وسط الصومال. وبحلول نهاية شهر أيار/مايو كانت آلية الاستجابة الوطنية الصومالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تضم أربعة مواقع عاملة لتقديم العلاج المضاد للفيروسات الرجعية، وسبعة مراكز لالتماس المشورة والفحص بصورة طوعية، وسبعة مراكز لعلاج الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، و ٢٨ مركزا لسلامة الدم، وستة مختبرات، وسبعة مراكز للشباب، ومركزا لمعالجة السل/فيروس نقص المناعة البشرية، و ٣٤ برنامجا إعلاميا للتوعية. ويمثل ذلك تقدما كبيرا عما كان عليه الوضع قبل سنة. ولدعم توفير هذه الخدمات، تلقى ما يناهز ٥٠٠٠ صومالي التدريب على تقديم الخدمات المتكاملة في الوقاية والمعالجة والرعاية والدعم.

٩٤ - وتكفّل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المعنى بفيروس نقص المناعة البشرية، برعاية مشتركة لثلاثة مستشارين تقنيين في مناطق الصومال الثلاث بأسرها، من أجل مساعدة وزارة الصحة واللجان الوطنية لمكافحة الإيدز في عملها في مجال الصحة الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقضايا الشباب. كما شرع الصندوق إلى

جاناب وزارة الصحة واللجان الوطنية لمكافحة الإيدز، في وضع استراتيجية وطنية لوضع البرامج المتعلقة باستخدام الواقي الذكري.

## ثامنا - ملاحظات

٩٥ - وفي حين أن الحالة الراهنة قد توفر فرصة طيبة للحكومة الاتحادية الانتقالية كي توجد الظروف الكفيلة بإقرار السلام وإقامة المصالحة بصورة مستدامة في الصومال، تبقى ثمة شواغل فيما يتعلق بأمن مقر مؤتمر المصالحة الوطنية، واستقلاله وشموله والنتيجة التي يتوقع أن يسفر عنها.

٩٦ - وتمثل عملية الحوار والعملية السياسية الحقيقية والشاملة السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام في الصومال. وأشجع لجنة الحكم والمصالحة الوطنية على أن تجعل المؤتمر شاملاً وشفافاً قدر الإمكان، وعلى أن تشرك فيه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك شيوخ العشائر، والقادة الدينيين، ودوائر الأعمال، والجماعات النسائية، وغير ذلك من ممثلي المجتمعات المدني. فهذا من شأنه أن ييسر دعم المجتمع الدولي للمؤتمر. وينبغي للمؤتمر لذلك أن يتصدى للقضايا الحيوية السياسية والأمنية، بما في ذلك وقف إطلاق النار الشامل وإيجاد إطار متفق عليه لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لميليشيات الصومال، اتساقاً مع الخطة الوطنية للأمن والاستقرار، والعملية الدستورية والتحضير للانتخابات الوطنية. ويبغي أن تكون حصيلة المؤتمر استهداف تحقيق تسوية سياسية شاملة ووضع خطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية.

٩٧ - ويشكل المؤتمر علامة بارزة في عملية المصالحة في الصومال. بيد أنه إذا أريد لهذه العملية أن تكون حقيقية وشاملة حقاً، فإن هذا يتطلب توافر إرادة سياسية من جانب جميع الأطراف للانخراط في هذه العملية بصورة بناءة. ويجب على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تبدي التزامها بالتواصل مع جميع الجماعات المنشقة والمعارضة في هذا الصدد. ويعد حوار الرئيس يوسف مع قادة "هويه" في مقديشو بداية طيبة في هذا الصدد. على أنه ينبغي مواصلة هذا الحوار كيما يكمل بالنجاح في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الجماعات المعارضة داخل الصومال بجانب تلك الموجودة في المنفى، بما في ذلك قادة اتحاد المحاكم الإسلامية وأعضاء البرلمان السابقين أن يبنذوا العنف والتطرف، وأن يتعهدوا بالاشتراك بفعالية في الحوار مع الحكومة الاتحادية الانتقالية بهدف تحقيق تسوية سياسية مستدامة في الصومال. وينبغي ألا تحول الشواغل المشروعة بشأن احتمال نشوب أعمال إرهابية في القرن الأفريقي دون تشجيع سياسات إشراك جميع الأطراف في الصومال. وفي حين أن ثمة عددًا من المفسدين

لا يزال ناشطا في الصومال، يجب ألا يسمح لهم بإخراج العملية السياسية من مسارها السليم.

٩٨ - وإنني أدد بجميع أعمال العنف في الصومال، بما في ذلك قتل الجنود التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وأدعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال القتال وبذل جهود إقرار السلام. وأثني على جميع الشركاء الدوليين لجهودهم التي يبذلونها بلا كلل من أجل مساعدة الأطراف الصومالية على التوصل إلى اتفاق شامل. ورسالي إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية هي أن توسع نطاق الحوار بحيث يشمل جميع الأطراف وتدعو الجماعات الساخطة إلى وقف أعمال العنف والاشتراك في العملية السياسية.

٩٩ - وثمة حاجة عاجلة إلى تعزيز قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الميدان، بما في ذلك التعجيل بتحقيق نشرها الكامل، والمساعدة على إيجاد الظروف المؤدية إلى الحوار والمصالحة، وتيسير انسحاب القوات الأثيوبية. وأحث الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بإرسال قوات إلى الصومال على أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء. وأناشد أيضا المجتمع الدولي أن يساعد الاتحاد الأفريقي بما يلزم من الموارد اللوجيستية والمالية لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأعرب مجددا عن ارتياحي لما أعربت عنه أثيوبيا من اعترامها سحب قواتها. وأطلب إلى جميع الدول في المنطقة احترام استقلال الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية.

١٠٠ - في الوقت الحاضر، لا توجد الظروف الميمنة في الفقرة ٣٨ إلا جزئيا، أو لا توجد على الإطلاق. ولن تحقق عملية للأمم المتحدة النجاح إلا إذا أقيمت دعما لعملية سياسية، دون أن تكون بديلا عن مثل هذه العملية. ولذلك ينبغي أن يكون موضع التركيز العاجل للمجتمع الدولي هو تشجيع التوصل إلى ترتيب لوقف إطلاق النار وعملية سياسية شاملة وقادرة على البقاء، الأمر الذي يمكن أن يوجد بدوره بيئة مستقرة على نحو يكفي لأن يؤدي فيها حفظة السلام دورا ناعما. وفي غيبة الظروف الضرورية، فلن يكون من الأرجح أن تفشل أي عملية لحفظ السلام في تحقيق أهدافها وربما أن تتعرض لعدد من التهديدات الأمنية فحسب، بل ويمكن أن تجد المنظمة أن من العسير تماما أن تدبر عدد الجنود والأفراد الآخرين اللازمين لأية عملية من الحجم المتوخى للصومال. وكما ذكرت في تقريرتي السابق، فإذا لم تتوافر الظروف اللازمة لحفظ السلام، فقد يرغب مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأعرض نطاقا في النظر في خيارات بديلة.

١٠١- وفي الوقت نفسه، ستواصل الأمم المتحدة جهودها للتصدي للاحتياجات الإنسانية الجسيمة في البلد. وأشجع المجتمع الدولي على أن يواصل دعم جهود الإغاثة الإنسانية بسخاء في الصومال. وأدعو جميع الأطراف إلى أن توفر إمكانية الإفادة من جهود الإغاثة دون عائق، والامتثال للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

١٠٢- وسيكون التحقق المستقل من ادعاءات الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني خطوة هامة لبناء الثقة في العملية السياسية. ونظرا إلى القدرة المحدودة للعناصر المحلية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان في الصومال، يمكن أن يكون تشكيل بعثة مشتركة من الهيئات المستقلة المكلفة بولايات خيارا ممكنا لجمع الوقائع حول ادعاء انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات الإنسانية المرتكبة أثناء عمليات اندلاع القتال في الآونة الأخيرة في مقديشو وجنوب ووسط الصومال. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضا إجراء حوار مباشر حول حقوق الإنسان والمساءلة مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية وغيرها من أصحاب المصلحة، بجانب الدعوة العامة بشأن قضايا حقوق الإنسان الحساسة.

١٠٣- إن التطورات الحاصلة في الصومال مؤخرا تبين بوضوح درجة تشابك الأحوال الأمنية الوطنية والإقليمية في القرن الأفريقي. وأمن الصومال في الأجل الطويل لن يكون ممكنا دون معالجة الجوانب الإقليمية للأزمة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على الحاجة إلى استكشاف تدابير لمعالجة البعد الإقليمي للأزمة الصومالية وإلى إيجاد سبل لمعالجة الشواغل الأمنية للصومال وجيرانها، بما في ذلك تدعيم ببيان الأمن الإقليمي.

١٠٤- وأخيرا، فإنني أؤكد مجددا لممثلي الخاص في الصومال تقديري الشديد لقيادته وجهوده المستمرة الرامية إلى رعاية حوار شامل ومصالحة بين أبناء الشعب الصومالي. وأهيب بكافة الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تستمر في منحه أوفى صور الدعم والتعاون في السعي لتحقيق هذا الهدف.